ISSN: 3006-7812 (Print)
Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online)
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science

♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Researcher Aya maan hashim
University of Mosul, College of Political Science, Iraq
Assist. Prof. Dr. Ali Huseen yassein
University of Mosul, College of Political Science, Iraq

Corresponding author E-mail:
aya.maan.hashim@gmail.com

DOI: 10.33899/rjps.v1i2.22033
Keywords:
Internal Environment,
Internal political variables,
Social Stability,
Libya,
Social stability

ARTICLE INFO

Article history:

Received:

July 30, 2025

Accepted:

October 29, 2025

Available online:

December 1, 2025

E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

| Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) |

The Role of Internal Political Variables in Shaping Social Stability in Post-2011 Libya

ABSTRACT:

Following the February 17, 2011 revolution that overthrew the Libyan regime, the country entered a complex and bitter conflict involving multiple actors and instruments. This conflict has resulted in a profound rupture in social stability. By examining the internal environmental variables that hinder the achievement of societal stability—such as the absence of a unified authority, the fragmentation of state institutions, the proliferation of armed groups, the lack of rule of law, and the repeated failure to conduct regular elections—the study seeks to understand the deeper roots of the ongoing crisis. The research concludes that the continued struggle for power and the multiplicity of decision-making centers have weakened the state and entrenched divisions, thus necessitating a comprehensive political solution. The study aims to provide an analytical perspective that contributes to state-building efforts and promotes stability through institutional unification, activation of the electoral process, and the establishment of an effective legal and security framework that upholds state sovereignty and serves the public interest. Libya has experienced numerous internal variables that have negatively impacted social stability, the most significant of which include the delayed development of democratic institutions, military divisions, economic challenges, the influence of armed groups, the resurgence of tribalism, and ongoing security threats. Collectively, these variables have led to a state of social instability and fragmentation in Libya.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

دور المتغيرات السياسية الداخلية في تشكيل الاستقرار المجتمعي في ليبيا ما بعد ٢٠١١

الباحثة أيه معن هاشم
جامِعة الموصل/ كُلية العلوم السياسية/ العِراق
aya.maan.hashim@gmail.com

أ.م.د. علي حسين ياسين
جامِعة الموصل/ كُلية العلوم السياسية/ العِراق
alih.y@uomosul.edu.iq

ملخص البحث:

إثر ثورة ١٧ شباط ٢٠١١ التي عصفت بالنظام الليبي، دخلت البلاد في متاهة صراع مرير تعددت أدواته وأطرافه مما ترتب عنه شرخ عميق أصاب الاستقرار المجتمعي ،ومن خلال دراسة متغيرات البيئة الداخلية التي تعيق تحقيق الاستقرار المجتمعي كغياب السلطة الموحدة وانقسام مؤسسات الدولة وانتشار الجماعات المسلحة وغياب سيادة القانون وتعثر إجراء الانتخابات الدورية، ومن أجل فهم أعمق لجذور الأزمة الحالية خلص البحث إلى أن استمرار الصراع على السلطة وتعدد مراكز القرار أدى إلى إضعاف الدولة وتكريس الانقسام، مما يستلزم حلاً سياسيًا شاملاً. ويهدف البحث من خلال ذلك إلى تقديم رؤية تحليلية تساهم في دعم جهود بناء الدولة وتعزيز الاستقرار من خلال توحيد المؤسسات وتفعيل المسار الانتخابي، وبناء منظومة قانونية وأمنية فاعلة تحترم سيادة الدولة وتخدم الصالح العام. إي ان ليبيا شهدت العديد من المتغيرات الداخلية التي أثرت على الاستقرار المجتمعي ومن أبرز هذه المتغيرات: تاخر بناء مؤسسات ديمقراطية، والانقسامات العسكرية، وتداعيات الأوضاع الاقتصادية، وتأثير الجماعات المسلحة، وتنامي دور القبيلة، بالإضافة إلى التحديات الأمنية، هذه المتغيرات مجتمعة تسببت في حالة من عدم الاستقرار المجتمعي والانقسام في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات السياسية الداخلية، النظام السياسي الليبي، البيئة الداخلية، الاستقرار المجتمعي، ليبيا.

المقدمة

تُعدّ متغيرات البيئة الداخلية أحد أبرز المعوقات التي تواجه الاستقرار المجتمعي في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية أو تعاني من أزمات سياسية مزمنة، ولفهم مسارات الاستقرار المجتمعي في ليبيا ما بعد عام ٢٠١١. فمنذ سقوط النظام السابق، دخلت البلاد في مرحلة معقدة تميزت بتداخل متغيرات سياسية متعددة تؤثر بشكل مباشر على وحدة المجتمع وقدرته على التعايش السلمي. تتفاوت هذه المتغيرات بين الصراعات القبلية، والتحولات في بنية السلطة، ويشكل فهم هذه الديناميات الداخلية خطوة أساسية نحو بناء رؤية شاملة تحقق استقراراً مجتمعياً دائماً، لا يُعدّ مجرد إشكالات إدارية أو سياسية، بل تنعكس بشكل مباشر على المجتمع الليبي وتُهدد وحدته وتماسكه، وتجعل من مشروع بناء دولة مدنية ديمقراطية مهمة صعبة ما لم يتم معالجة هذه التحديات بطرق جذرية وشاملة.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على متغيرات البيئة الداخلية التي تُقوّض الاستقرار المجتمعي في ليبيا، وتحليل كيفية تأثير المتغيرات السياسية الداخلية التي شهدتها ليبيا بعد سقوط نظام القذافي في ٢٠١١ على الاستقرار المجتمعي والسياسي للدولة. يركز البحث على فهم أنماط ممارسة السلطة السياسية، وتأثير الصراعات الداخلية، وتعدد الجهات الفاعلة، والتحديات التي واجهت بناء المؤسسات السياسية، ومدى انعكاس ذلك على الاستقرار المجتمعي في ليبيا في مرحلة ما بعد الثورة.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل أبرز التحديات الداخلية المؤثرة على الاستقرار المجتمعي في ليبيا، مع التركيز على محورين رئيسيين: غياب السلطة الموحدة وتعثر إجراء الانتخابات الدورية، وغياب سيادة القانون وانتشار الفساد، كما يسعى إلى إبراز العلاقة بين هذه التحديات وبين حالة الانقسام المجتمعي والتدهور في الخدمات العامة، وبيان الأثر المباشر للصراع السياسي على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للمواطنين، ويطمح البحث إلى تقديم توصيات عملية من شأنها دعم مسارات الإصلاح السياسي والمؤسسي في ليبيا.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول السؤال الرئيس "إلى أي مدى تُمثّل متغيرات البيئة الداخلية كانقسام السلطة المركزية عائقاً أمام تحقيق الاستقرار المجتمعي في ليبيا؟" ويتفرع من هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

ما هي العلاقة بين الصراع على السلطة وتفكك مؤسسات الدولة؟

كيف يؤثر غياب الانتخابات على شرعية المؤسسات وفاعليتها؟

ما هي آثار انتشار الفساد وضعف القانون على المجتمع الليبي؟

فرضية البحث

بناءا على ما تقدم فان البحث يسعى الى بحث مدى صحة الفرضية الاساسية التي مفادها" ان أنقسام السلطة المركزية تساهم في تفكك المؤسسات الامنية والقانونية ما يؤدي الى ضعف السلطة والانقسامات السياسية وعدم قدرة المؤسسات على فرض القانون.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على الوصفي التحليلي في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية ذات الصلة بالاستقرار المجتمعي في ليبيا، من خلال تحليل البيانات والتقارير الصادرة عن المؤسسات الليبية واستعراض المواقف السياسية والقرارات المتعلقة بالأزمة الليبية، كما يتم توظيف المنهج الوصفي لتتبع تطور التحديات الداخلية وتأثيرها على المؤسسات والمجتمع.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات الى محورين رئيسين ،تطرق محورهُ الاول الى دراسة أنقسام السلطة وتعثر إجراء الانتخابات الدورية من خلال تسليط الضوء على الانقسام المؤسسي في ليبيا، وأثره في تعطيل العملية الانتخابية، وغياب شرعية مؤسسات الدولة، وتأثير ذلك على الثقة المجتمعية ، أما المحور الثاني فتطرق الى غياب سيادة القانون وانتشار الفساد من خلال البحث في ضعف منظومة العدالة وغياب الرقابة، وتفشي الفساد الإداري والمالي، وتأثيره على بنية المجتمع وتماسكه، وعلى الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة.

المحور الاول

أنقسام السلطة وتعثر أجراء الانتخابات الدورية

يشهد الواقع الليبي منذ عام ٢٠١١ حالة من عدم الاستقرار المستمر نتيجة تصاعد الصراعات الداخلية على السلطة، وتفكك مؤسسات الدولة، وغياب رؤية وطنية جامعة تعالج أسباب الأزمة وتضع أسسًا لبناء دولة مستقرة، فقد أدى التنازع بين القوى السياسية والمجموعات المسلحة إلى إنتاج بيئة مضطربة سياسياً واجتماعياً، أثّرت بشكل مباشر على تماسك النسيج المجتمعي، وزادت من مظاهر الانقسام والتدهور في مختلف القطاعات الحيوية، وهو ما يستدعي بحثًا معمّقًا لفهم جذور الانقسامات البينية وانعكاساتها على مستقبل البلاد.

المطلب الاول

غياب السلطة الموحدة وتعثر اجراء انتخابات دورية

يعد غياب السلطة الموحدة أحد العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها مما يؤدي الى تأخير او ايقاف العديد الاجراءات الهامة كعدم القدرة على أجراء انتخابات حرة ونزيهة أو عدم القدرة على تشكيل حكومة جديدة أو عدم القدرة على تنفيذ قوانين جديدة. والتي سنبينها تباعاً:

اولاً: غياب السلطة الموحدة وانقسام مؤسسات الدولة

بعد انتهاء الصراع المسلح وسقوط نظام القذافي اعلن عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي برئاسة (محمود جبريل) في عام ٢٠١١ وضم هذا المجلس اعضاء ممثلين عن كافة انحاء ليبيا وحظي المجلس بالشرعية داخل ليبيا وخارجها الا انه اتسم بالضعف وعدم القدرة على حكم البلاد والسبب يرجع في ذلك الى انه ورث دولة تفتقد الى مؤسسات وطنية وظيفية ، ونتيجة لعجز المجلس عن ضبط الامور اسندت رئاسته الى رئيس اخر هو (عبد الرحيم الكيب) بتاريخ ٣١/تشرين الاول/ ٢٠١١ وعلى الرغم من هذا التغيير الا انه لم يحدث تطور واضح في عملية ضبط امور البلاد ولعل ذلك راجع الى عدم امتلاك المجلس استراتيجية واضحة واليات لتفعيلها تقوم على اسس سلمية في التعامل مع التحديات القائمة والتي كان من اهمها الميليشيات المسلحة والجماعات المتشددة التي كانت قد تغولت على السلطة والمجتمع بعد الثورة ومارست العديد من الخروقات التي هزت امن المجتمع على كافة المستويات (عفيف، ٢٠١٥: ٦٦٩).

"لقد تركت الصراعات الداخلية أثرًا عميقًا في المجتمع الليبي، خاصةً منذ انقسام البلاد السياسي الذي بدأ مع ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١. هذا الانقسام أدى إلى تصاعد تصفية الحسابات والثارات القديمة داخل المجتمع، مما دفع الدولة إلى الوقوع في دوامة من الفوضى والاضطرابات الأمنية وانتشار الإرهاب. كما عادت النزاعات القبلية والمناطقية التي كانت مختفية خلال أكثر من أربعين عامًا في عهد حكم نظام القذافي، وبرز التنافس بين ولايات شرق وغرب ليبيا على المكانة والسيادة. بالإضافة إلى ذلك، أُعيد فتح ملف انفصال برقة (بنغازي) مع تصاعد الأهمية التي اكتسبها البعد القبلي والعشائري، الذي أصبح يلعب دورًا كبيرًا في الممارسات السياسية والعمل المسلح، على حساب الأدوار التي كان من المفترض أن تضطلع بها الأحزاب السياسية التي ظلت محظورة طوال فترة حكم الرئيس السابق معمر القذافي. وبذلك، تعززت صراعات المصالح الشخصية والقبلية على حساب المصلحة العامة والدولة." (رستم، ٢٠٢٤: ٥).

كما ان المجلس الانتقالي لم يضع استراتيجيات او خطط وطنية واضحة لإعادة بناء المؤسسات الامنية انما بدلا من ذلك عزز قوانين ومراسم مثل(قانون ٣٨ لسنة ٢٠١٢)( ) بشأن بعض الاجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية باعتماد الهيكل التنظيمي وتنظيم الجهاز الاداري لديوان مجلس الوزراء مما ادى الى انشاء هياكل امنية موازية لا تسيطر عليها الدولة، كما اصدر المجلس الرئاسي القرارين ٥٥٥ لسنة ٢٠١٨ و٢ لسنة ٢٠١٦ واصدر الجيش الوطني الليبي قرارات بضم مجموعات مسلحة مدنية تسمى

بأولياء الدم والمجموعات السلفية على نحو زاد تفاقم تجزئة المشهد الوطني نظراً لعملهما من خلال مجموعات مسلحة كمجموعات مفتتة وليس افراد ينتمون لمؤسسات أمنية وطنية لها الية للدمج وتسلسل اداري واضح واعطت المؤسسات الليبية المتوالية للهياكل الامنية الموازية مثل اللجنة الامنية العليا للدفاع عن ليبيا والحرس الوطني وتحالف فجر ليبيا وغرفة ثوار ليبيا مناصب ذات سيادة في وزارة الدفاع والداخلية وتستفيد هذه المجموعات من مبالغ طائلة من خزانة الدولة مع استمرارها في العمل بالاسم فقط في مؤسسات امن الدولة ولاتزال هذه الجماعات المسلحة لا تخضع لمؤسسات للدولة بشكل كامل (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٨).

وان غياب مؤسسات الدولة العسكرية والامنية وضعف السلطة القائمة اخذت الجماعات المسلحة تتدخل في شؤون الدولة المدينة وتتحكم في ادارتها دون الرجوع الى المجلس الوطني الانتقالي الامر الذي فسح المجال لوقوع الصراع بين الحكومات والجماعات المسلحة على السلطة ومن اجل تنظيم الوضع الامني وضع المجلس الوطني الانتقالي عدد من الخطط الحكومية لمعالجة الاوضاع الامنية المتردية ومن تلك الاجراءات هي محاولة دمج المسلحين في القطاع الامني والجيش بتسجيل التنظيمات الشرعية الا ان تلك الاجراءات لم تؤد الى حدوث تطور ملموس ولاسيما في مجال بناء مؤسسات الجيش والشرطة وهذا ادى الى اخفاق الحكومة في ملئ الفراغ السياسي القائم وايجاد مؤسسات سياسية وامنية قوية وتوسع القوى المختلفة في تشكيل المليشيات المسلحة (خمروك، ٢٠٢٣: ١٧٣).

وفي عام ٢٠١٤ خضعت ليبيا لحكومتين متحاربتين في شرق البلاد وغربها، وكل منهما مدعومة من ميليشيات محلية وقوى أجنبية (Morsi, 2022:6). هما حكومة الوفاق الوطني وهي معترف بها من قبل الأمم المتحدة والمجتمع والتي اتخذت من مدينة طرابلس في الغرب الليبي مقراً لها، والحكومة الثانية هي الحكومة المؤقتة المعترف بها فقط من قبل مجلس النواب ويدعمها قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر (رستم، ٢٠٢٤: ٦).

فشلت محاولة الجيش الوطني الليبي بقيادة الجنرال خليفة حفتر في عام ٢٠١٩–٢٠٢٠ لتوحيد البلاد تحت قيادة واحدة بعد ان تمكنت حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج، بدعم تركي من دفع قوات حفتر إلى الشرق ، أي إن اتفاق منتدى الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الامم المتحدة في تونس في تشرين الأول ٢٠٢٠ خلق مساراً نحو توحيد الأطراف المتباينة، وتفكيك الميليشيات، وانتخاب برلمان ورئيس جديدين وفي اذار ٢٠٢١ تشكلت حكومة الوحدة الوطنية بقيادة عبد الحميد دبيبة وهي تعتبر خطوة تقدم الى الامام الا انها واجهت تحديات كثيرة بما في ذلك ارساء الاساس للانتخابات البرلمانية والرئاسية وتوحيد المؤسسات المالية الموازية والسيطرة على انتاج النفط مما ادى الى تأجيل الانتخابات المقرر اجراؤها في ديسمبر/ كانون الاول ٢٠٢١ الى اجل غير مسمى (Morsi, 2022:6).

واجهت حكومة عبد الحميد الدبيبة في ليبيا مشاكل وتحديات عدة رئيسية أثرت على قدرتها على إدارة البلاد وتحقيق الاستقرار. من أبرز هذه المشاكل: (صحيفة الشرق الأوسط، مقال، ٢٠٢٢)

الانفلات الأمني ووجود الميليشيات: لم تتمكن الحكومة من ضبط الوضع الأمني في العاصمة طرابلس، حيث استمرت الكتائب المسلحة والميليشيات في ممارسة نفوذها خارج إطار الدولة، مما أدى إلى توتر أمني مستمر وتصاعد العنف في بعض الأحيان. الحكومة بدت أحيانًا تدعم بعض هذه المليشيات لضمان بقائها في السلطة، وهو ما زاد من الفوضى وعرقلة بناء جيش وشرطة حقيقيين.

الانقسام السياسي والجهوي: التحديات السياسية مراوحة بين الخلفيات الجهوية والقبلية، حيث كان ذلك أحد أسباب تأخير تشكيل الحكومة وتأجيل إعلان الفريق الحكومي لأكثر من مرة. علاوة على ذلك، استمرت الانقسامات بين مؤسسات الدولة المختلفة، ولا سيما بين الشرق والغرب الليبيين، مما أدى إلى ضعف في القوى التنفيذية ووجود مؤسسات موازية في بعض المناطق

الأزمات الاقتصادية والخدمية: بالرغم من ثروات ليبيا وخاصة النفط، إلا أن الاقتصاد شهد تدهورًا كبيرًا مع ارتفاع معدلات التضخم وصعوبة الحصول على الخدمات الأساسية. هذا التدهور انعكس بشكل كبير على حياة المواطنين خاصة في العاصمة بتدهور الأسواق وارتفاع أسعار الوقود، مما زاد الاحتقان الشعبي ضد الحكومة.

عدم الاستقرار السياسي والاعتراف الشرعي: تعرضت حكومة الدبيبة لانتقادات من داخل البرلمان وخارجه، حيث فقدت شرعيتها في بعض الأحيان نتيجة للخلافات السياسية واتهامات بالفساد والتلاعب بصراعات الميليشيات. كما كان هناك تحدٍ مستمر لإجراء الانتخابات وتأمين مسار ديمقراطي مستقر.

وبعدها عادت ليبيا في عام ٢٠٢٢ الى حكومتين متنافستين دون الوصول الى التوافق حول قضايا حيوية تتعلق بمصلحة الوطن العليا مثل الدستور والمصلحة الوطنية والوضع الامني، واحدة بالشرق بقيادة فتحي باشاغا وبدعم من رئيس البرلمان (عقيلة صالح) و (الجنرال حفتر) والاخرى حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من الامم المتحدة والتي يقودها (فايز السراج) (خمروك، ٢٠٢٣: ١٧٥).

وكذلك اثرت الانقسامات السياسية على الاستقرار المجتمعي من خلال تغذية المليشيات المدعومة من الخارج باعتبار هذه الجماعات ساعدت في تأجيج الانقسامات بين القبائل وخلقت نقاط ضعف وتفتيت في المجتمع (Morsi, 2022:7).

كما ساعدت هذه الانقسامات الى جعل حدود ليبيا غير محكمة وانتشار الاسلحة وهذه تؤدي الى خلق المزيد من محركات المخاطر التي ستغذي الصراعات المنخفضة والمتوسطة الشدة في المستقبل وقد تم إنشاء العديد من المؤسسات المؤقتة الجديدة لخدمة الجهات الفاعلة القائمة أو لتلبية مصالح فصائل معينة. وأصبحت المؤسسات أدوات في الصراع، مما أدى إلى تعميق الانقسام وترسيخ الصراع بدلاً من التوفيق بين القوى المتعارضة والحاجة إلى بناء الدولة ((United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, 2024: 7.

ثانياً: عقبات في تنظيم الانتخابات الدورية

في عام ٢٠١٢ شهدت ليبيا اول تجربة انتخابية ديمقراطية بعد اكثر من نصف قرن لانتخاب المؤتمر الوطني العام (المؤسسة التشريعية) اثر سقوط نظام القذافي حيث انتخب مؤتمر وطني من ٢٠٠ عضو لقيادة تلك المرحلة الانتقالية ورغم غياب مظاهر العنف والقتال في ذلك الوقت، فإن الانتخابات ذاتها مثّلت مجالًا للصراع والتنافس المجتمعي التقسيمي، الذي جعل ليبيا أكثر انقسامًا لا وفي سياق تحليل عملية التحوُّل الديمقراطي في ليبيا، سوف نعتمد على المقاربة (الانتقاليَّة) التي تلتمس في العمليات السياسية ومبادرات وخيارات النخبة تفسيرًا لعملية الانتقال من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي ليبرالي (السحاتي، ٢٠٢٣).

وخلال النصف الاول من عام ٢٠١١ اصدر المؤتمر الوطني العام عدة تعديلات ذات طابع كبير في الاعلان الدستوري والقوانين التي تحكم الانتخابات واصدرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات سلسلة من اللوائح في الاشهر الاربعة التي سبقت الانتخابات لملء الثغرات في الاطار القانوني او فرض شروط اشد صرامة من التي فرضت في القوانين ذات الصلة بالانتخابات وصدر التنظيم الاخير سبعة ايام فقط قبل يوم الانتخابات والتي لم تكن كافية للمرشحين واصحاب المصلحة والناخبين من التعرف على محتواه للعملية الانتخابية المستقبلية نقلا عن جون ستريملاو (مركز كارتر، ٢٠١٢).

وفي عام ٢٠١٤ اجريت انتخابات مجلس النواب وجاء الدعم الخارجي في تقديم برامجه التدريبية ودعم تأسيس مفوضية خاصة بالانتخابات ومراقبة عملية التصويت وقامت بعض الدول بتقديم الدعم المالي والاعلامي لبعض الاطراف والتيارات السياسية المترشحة في الانتخابات وهذه الانتخابات السريعة كانت البداية لدخول المجتمع الليبي في مرحلة الفوضى والانتقامات وذلك في ظل ضعف او انهيار مؤسسات الدولة وبشكل خاص مؤسستي الشرطة والجيش حيث كانت جل الحكومات التي تشكلت مابعد سقوط النظام السابق تفتقر الى الخبرة والمهارات والكفايات اللازمة لادارة شؤون الدولة حيث سمحت حكومة (عبد الرحيم الكيبي) بتشكيل الكتائب المسلحة والمجالس العسكرية في كل المناطق والمدن الليبية خاصة المنتصرة وقدمت لتلك التشكيلات المسلحة التسهيلات المالية والعسكرية كما تم استحداث هيئة تهتم بهذه العناصر وهي هيئة المحاربين كما استمرت حكومة (علي زيدان) بتقديم الدعم المالي والعسكري للتشكيلات المسلحة حيث وصل هذا الدعم الى حوالي المليار دولار وكل هذا في ظل غياب وتهميش واضح لدور المؤسسة الامنية والعسكرية الرسمية (مرجين، ٢٠٢٠: ٣٤٧).

وخلال المدة مابين (٢٠٢٠-٢٠٢٤) لم يتم اجراء انتخابات في ليبيا سواء الانتخابات التشريعية او الرئاسية بسبب وجود رغبات متعارضة، فرئيس الحكومة الوطنية(عبد الحميد الدبيبة) يبدي استعداداً لأجراء الانتخابات ولكن يشترط وجود قوانين عادلة وقابلة للتنفيذ، في حين طالب القائد العام للجيش الوطني المشير(خليفة حفتر) بحكومة تكنوقراط لادارة الانتخابات، وبعد فشل "مبادرة باتيلي" المبعوث الاممي لليبيا والتي طرحها في عام ٢٠٢٣ لاجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية واحدثت الكثير من الخلافات البينية وانتهى باتيلي في اول احاطة له امام مجلس الامن في ٢٧ شباط ٢٠٢٣ الى ان النخبة السياسية في ليبيا تعيش ازمة شرعية حقيقية، وانه لم ينجح مجلس النواب والدولة في التوافق حول القوانين اللازمة، وبعد اطلاق باتيلي مبادرة تهدف الى التمكين من اجراء الانتخابات عام ٢٠٢٣ من خلال تشكيل لجنة رفيعة المستوى ولكن النواب رفضو هذا التوجه وقامو بتشكيل لجنة المشتركة وبعد اللقاءات والمداولات بالمغرب توصلت اللجنة الى مخرجات بشأن قانون الانتخابات وتسلمها مجلس النواب واجرى عليها تعديلات الا انها قوبلت باعتراض من قبل(المجلس الاعلى للدولة) (إبراهيم، ٢٠٢٤: ١٧٠)، ويمكن رصد ابرز عناصر السياق الليبي سياسياً في النقاط التالية (السحاتي،٢٠٢٢: ٣).

اخفاق في طرح مشروع(الدستور) للاستفتاء رغم انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في عام ٢٠١٤.

لم تصرف ميزانية للحكومة وطلب مجلس النواب من الحكومة الصرف ب(١/١٢) حيث ان المادة ١٧٨ من القانون الليبي تتيح للحكومة الصرف من ميزانية ٢٠٢١ بموجب مرسوم رئاسي فيما يتعلق بالمرتبات وما في حكمها والمصروفات العمومية، وقانون(١/١٢) يعني الصرف في مقدار قسمة مخصص القطاع في اخر ميزانية معتمدة على ١٢ ولا يصرف منه الا فيما يخص البابين الاول والثاني.

في ٢٠٢١ تم التصويت في البرلمان على سحب الثقة من الحكومة بأغلبية(٨٩ صوتاً) من اصوات اعضاء المجلس الحاضرين فعلياً في تلك الجلسة من مجموع ١١٣ نائباً وبالتالي استمرت الحكومة بعد سحب الثقة في تصريف وتسيير الاعمال اليومية.

عجز ملتقى الحوار السياسي عن وضع قاعدة دستورية للانتخابات فعاد البرلمان للمداولة واعد مشروع قانون لانتخاب الرئيس مباشرة من الشعب على ان يقوم بوضع قانون مشابه لانتخاب البرلمان لاحقاً وضمن هذه الاجواء أصدر رئيس البرلمان قانوناً لانتخاب الرئيس اعلنت مفوضية الانتخابات استلامها له تمهيداً للعمل الفعلي ورحبت به البعثة الاممية في ليبيا لكنه لقي معارضة عدد من اعضاء البرلمان لمخالفته اللوائح الداخلية اضافة الى اعتراض مجلس الدولة الاستشاري وأطراف سياسية مختلفة.

انخفاض ثقة الليبيين في سير العملية الانتخابية وترددهم في المشاركة يرجع إلى مخاوفهم من النتائج المجهولة التي قد تترتب على هذه الانتخابات. كما أن سببًا آخر لامتناع المواطنين عن المشاركة يعود إلى قرار نقل صلاحيات الإشراف على الانتخابات البلدية بشكل مفاجئ من وزارة الحكم المحلي إلى المفوضية العليا للانتخابات (زاهر، ٢٠٢٤).

التحديات الامنية التي واجهت المجتمع بعد فشل اجراء الانتخابات وهنا يبرز بشكل رئيسي معضلة الميليشيات الليبية وتتعاضم خطورة هذا العامل في حالات الانفلات الامني في العديد من المناطق الليبية وأن هناك مصلحة مباشرة للميليشيات المنتشرة في ليبيا من استمرار حالة التأزم الراهنة، أي أنه لا يوجد رؤية واضحة بخصوص التعامل مع مسألة الميليشيات سواءً من خلال دمج هذه التشكيلات المسلحة أو حلها (فوزي، ٢٠٢٤).

المحور الثاني

غياب سيادة القانون وانتشار الفساد

تعد ظاهرة غياب سيادة القانون البيئة المناسبة لانتشار الفساد واتاحة الفرصة للمسؤولين الفاسدين للاستفادة من مناصبهم أو سلطاتهم دون خوف من العقاب لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة ما يودي الى تراجع ثقة المجتمع في الحكومة والمؤسسات، وهذا ماسنسردة تباعاً:

اولاً: غياب سيادة القانون

كان غياب القانون في ليبيا بعد ٢٠١١ نتيجة مباشرة لانهيار مؤسسات الدولة وتفاقم الانقسام السياسي وضعف السلطة القضائية وادى الى اعاقة بناء الدولة وترك البلاد عرضة للفوضى وتدخلات الخارج، اي ان الدولة الليبية في حالة عجز شبه تام لسيادة القانون ويظهر الموقف السلبي من القانون بصورة واضحة في كل من سلوك الافراد، الحكومة، والمؤسسات التشريعية، والمؤسسات القانونية وتشمل هذه الظاهرة أشكالاً مختلفة من الممارسات من قبيل عصيان القانون والخروج عليه وتجاهله او الالتفاف عليه وتعطيلة والتباطئ في اجراءات التقاضي فضلاً عن الغياب الكامل لدور الاجهزة الامنية والاختفاء القسري وتكرر حالات الاعتقال خارج القانون ووجود حالات من المعاملة المهينة للانسانية داخل سجون لاتخضع للدولة (إبراهيم، ٢٠٢٢: ١٦٩).

وبالنسبة للنظام القضائي، لم يتمتّع بالاستقرار المأمول وكانت التقلبات نتيجة حتمية لعدم ثبات القوانين وتغيرها المستمر بالإضافة إلى عدم وجود دستور، طوال حكم معمّر القذافي، يرسم العلاقات بين كل مؤسّسات الدولة وينظّمها بما فيها الجهاز القضائي، الأمر الذي جعله ينال نصيبه من الفوضى والتخبط وعدم الاستقرار حيث واجه تحديات خطيرة، منها تحديات امنية وأخرى سياسية فضلاً عن التحديات التنظيمية، وتتمثل الضغوط الامنية في غياب الحماية الأمنية للقضاة والأعضاء والموظفين في القطاع القضائي، وتخوف أعضاء الهيئات القضائية من تدخل التشكيلات المسلحة وخطفهم أو ابتزازهم (الربو، ٢٠٢٢).

وكشف تصنيف "تامبيو" العالمي لمعدلات الجريمة في عالم الاجرام حيث احتلت ليبيا المرتبة الثانية عربياً وال٢١ عالمياً بمعدل متوسط يقارب ٥٦% والصادر في عام(٢٠٢٣) عن المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، فقد صنفت ليبيا من ضمن الدول التي بها معدل الإجرام مرتفع مع القدرة المنخفضة على الصمود (Numbeo، ٢٠٢٣).

اي إن أسباب غياب القانون اليوم معقدة، فالعديد من الميليشيات تفوق الدولة تسليحا، وبعض الميليشيات المسؤولة عن الجرائم في ليبيا لم تكن موجودة وقت الانتفاضة المسلحة ضد القذافي وما يزال أمرا ضروريا هو أن تعمل الحكومة الليبية وحلفاؤها في الخارج معا لتعزيز قوات أمن تلتزم بالقانون، ونظام عدالة يحاسب الجناة وتطبيق القانون، بغض النظر عن من هو الضحية أو الجاني ولقد كانت الطبيعة المحايدة للعدالة هي أحد المبادئ التي جلبت الحركة الشعبية ضد القذافي إلى الشوارع (ابراهامز، ٢٠١٣).

ثانياً: انتشار الفساد

عانت الدولة الليبية من ظاهرة انتشار الفساد بعد عام ٢٠١١ اذ صار الفساد على نطاق واسع ولا سيما في المؤسسات الليبية سواء في طبرق او في طرابلس وان الفساد ضرب كل مؤسسات الدولة في ليبيا واصبح ظاهرة واسعة النطاق وتحول الى عنصر اساسي في الحراك السياسي والاجتماعي وفي بنية الدولة وان الحدث عن مقاومة الفساد اصبح يتردد في حالات كثيرة على السنة متورطين رئيسيين في الفساد وفي نهب المال العام واهداره والعبث بمقدرات الدولة بشكل متواتر في محيط السلطات السياسية ودوائر الاسر الممسكة بمقاليد السلطة في طرابلس وبنغازي (صحيفة العرب، ٢٠٢٥).

وكشف تقرير منظمة الشفافية الدولية ان الفساد المستشري في ليبيا واغلب الدول يقوض بشكل كبير تحقيق التقدم ويهدد الحقوق الاساسية مثل الصحة والتعليم وقد احتلت ليبيا المرتبة ١٧٠ عالمياً وال١٥ عربياً في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٣ب ١٨نقطة من أصل ١٠٠ (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٢٤).

وقد اثر انتشار ظاهرة الفساد في ليبيا على نواحي متعددة سواء من الناحية الاجتماعية او الناحية الاقتصادية او السياسية.

فمن الناحية الاجتماعية: الانعكاسات الاجتماعية التي تنجم عن ظاهرة الفساد لايمكن حصرها بكل بساطة وذلك بسبب تشابك هذه الانعكاسات بين جميع مكونات المجتمع الواحد فتصيب اثارها الفرد والاسرة والمجتمع غير ان من الناحية النظرية يمكن النظر الى ان هذه الانعكاسات على مستوى المجتمع ككل فكل جريمة فساد مهما كان نوعها ونمطها وحجمها تؤثر سلباً على المجتمع بأكملة فتهدد امنه واستقراره وينتج عنها انعكاسات اجتماعية سلبية سواء على مستوى الفرد او المجتمع (العماري، ٢٠٢٢: ٨٥)، ويمكن القول ان الفساد السياسي اخطر القضايا في ليبيا حيث يمكن اعتباره من الاسباب الرئيسية التي تسبب الفقر والجهل والارهاب وعادة ما يقع الفساد السياسي في أعلى الهرم في النظام السياسي، حيث يكون السياسيون المخول لهم صنع القوانين وإنفاذها، هم أنفسهم الفاسدين فإن التحول الديمقراطي جعل الأشياء أسوأ في ليبيا، فعند الإطاحة بالنظام السلطوي، وتصاعد رغبة الشعب في التمتع بحريتهم، يتضمن عادة هذا التحول عمليات النهب، وعدم دفع الضرائب والجمارك ضمن حريتهم الجديدة، فبعد سقوط الأنظمة السلطوية يتوسع الفساد بطريقة غير منضبطة ولا مركزية، وللفساد آثار سلبية على التطور السياسي اذ ادى إلى عدم دفع الضرائب والتهرب من الجمارك، الأمر الذي ادى إلى تقلص إيرادات الدولة، ومن ثم عجز النظام السياسي عن القيام بوظيفته التوزيعية والأمنية (عبد العزيز، د.ت).

وكان لتقديم السياسة على القانون دوراً في انتشار هذه الظاهرة اذ اصبحت الحسابات السياسية هي الحكم في اقرار مصائر المفسدين وكم من مفسد ادت الحسابات السياسية دورها في غض الطرف عن فساده فقط لان المساس به يضر بالحسابات السياسية الامر الذي ترتب علية العديد من التداعيات التي كان إثر على البلاد والشعب الليبي ككل واكتسبت صور الفساد الاداري ألقاباً مقنعة تختفي ورائها فأصبحت الرشوة اكرامية والسمسرة استشارة وانتفاع الابناء من وظائف ذويهم ومراكزهم الوظيفية شيئاً يفتخر به (صالح، ٢٠١٨: ١٢٧).

من الناحية السياسية، تعكس ظاهرة الفساد الواسعة في ليبيا بعد عام ٢٠١١ تحدياً كبيراً للنظام السياسي ولأطر الحوكمة في البلاد. فقد أصبح الفساد جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي، حيث امتد ليشمل المؤسسات الرسمية في المدن الرئيسية مثل طرابلس وطبرق، وضرب كل مؤسسات الدولة، ما أدى إلى تفكيك الثقة بين المواطنين والسلطات القائمة.

في هذا السياق، ساهم الفساد في تعميق الأزمة السياسية من خلال: (عادل. ٢٠١٦: ١٢)

انعدام دولة القانون والمؤسسات: إذ تغلغلت الحسابات السياسية على حساب القوانين، وأصبح الحكم مرتبطاً بالانتماءات السياسية والعائلية، مما أدى إلى تعطيل دور المؤسسات الرقابية والقضائية في محاربة الفساد.

احتكار السلطة والثروة: تمركزت السلطة في أيدي عدد محدود من العائلات والدوائر السياسية في طرابلس وبنغازي، الذين استغلوا الوضع السياسي الهش لتحقيق مكاسب شخصية، مما أثر على توزيع السلطة والثروة بشكل غير عادل داخل المجتمع الليبي.

تأزم الحالة الأمنية والسياسية: أدت عمليات الفساد والنهب المستمر للمال العام إلى إضعاف الدولة، ما ساهم في استمرار الصراعات بين الفصائل المتنافسة على السلطة، وساهم في تفكك المؤسسات الأمنية والعسكرية، الأمر الذي أثر سلباً على الاستقرار السياسي والأمني.

عرقلة التحول الديمقراطي: كان من المتوقع بعد سقوط النظام السلطوي في ٢٠١١ أن يشهد البلد تحولات ديمقراطية حقيقية، لكن الواقع أظهر أن الفساد السياسي في مراحله الأولية زاد من تعقيد المشهد، إذ استغلت جهات كثيرة الفوضى لتحقيق مكاسب غير شرعية، ما ساهم في تخبط العملية السياسية وتراجع ثقة الشعب في المؤسسات الجديدة.

تأثير سلبي على الأداء الحكومي: الفساد أدى إلى عجز الحكومات المتعاقبة عن تقديم الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية بسبب ضعف الموارد المالية، وتدني إيرادات الدولة الناتج عن التهرب الضريبي، وانتشار الفساد في دوائر الجمارك والموارد النفطية، مما انعكس على قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية.

ومن الناحية الاقتصادية، تأثر الاقتصاد الليبي تأثيراً كبير بتغلغل الفساد وتعرقل مستوى التطور الاقتصادي بالرغم من تمتع الدولة الليبية بمقدرات اقتصادية هائلة وموارد اقتصادية ضخمة الا ان الفساد سبب في هدر الملايين من الاموال فتدنى مستوى الخدمات العامة وجودتها وارتفعت تكاليف المعاملات المالية وارهقت ميزانية الدولة وما زاد الامر سوء ما حدث خلال الخمس سنوات الماضية بعد الانشقاق السياسي والانفلات الامني وانتشار السلاح وكثرة الجريمة والابتزاز والرشوة وتهريب الاموال كل ذلك انهك الاقتصاد الليبي وجعل منها دولة ضعيفة مرهقة اقتصادياً، فطبقاً لتقرير ديوان المحاسبة الليبي ارتفع العجز التراكمي للسنوات ٢٠١٢ –٢٠١٦ مبلغ قدرة ٥٧ مليون مليار دينار وفي سنة ٢٠١٦ بلغ الانفاق الحكومي قيمته ٣٠ مليار دينار مقابل ايرادات نفطية وسيادية قدرها ٩ مليار دينار اي بعجز قرابة ٢١ مليار دينار وارتفعت معدلات التضخم الى اعلى مستوياته حيث بلغ ما يقارب ٣.٣١% وانخفاض قيمة العملة الليبية وسعر صرفها مقابل العملات الأخرى (أنبية، ٢٠١٧: ١٢).

وكذلك تأثر النشاط الاقتصادي الليبي نتيجة الحاق بالبنى التحتية ومنشأت الانتاج واضطراب الانشطة المصرفية والافتقار الى الاستثمارات الكافية ومحدودية القدرة للحصول على النقد الاجنبي وهجرة العمالة الوافدة كما انخفض نصيب الفرد الليبي من اجمالي الدخل القومي من(٢٩٠٢٠) دولار عام ٢٠١٠ الى(١١٢١٠) عام ٢٠١١، وسعت الفصائل المتنافسة في ليبيا للسيطرة على البنك المركزي لأنه يملك التحكم في الاصول المالية للدولة وحيازته لما يقارب(١٠٠) مليار دولار ويتحكم في مبيعات البترول التي تشكل ٩٥% من عائدات الدولة (خمروك، ٢٠٢٣: ١٨١).

وتعرض القطاع الاقتصادي لتهديدات متعددة بسب المحاولات التي بذلتها بعض التنظيمات للسيطرة عليها في يناير ٢٠١٥ وهو ما أثار مخاوف عديدة من امكانية اتجاه بعض مسئولي مؤسسة النفط في طرابلس التي تفرضها الميليشيات الى توظيف الاموال بطرق غير مشروعة من ناحية ومنع وصولها الى مناطق الشرق لتمويل النفقات العامة من ناحية اخرى، ويبقى الوضع ملتبساً وضبابياً جداً بالنسبة الى معظم المستثمرين الدوليين في قطاع النفط الذين يتفرجون على الفوضى في ليبيا حيث انتقل

الصراع في ليبيا بشكل واضح مؤخراً الى النفط بعد ما قالت وزارة النفط في حكومة طرابلس انها ستتخذ اجراء قانونياً ضد مشتري الخام اذ تجاوزا المؤسسة الوطنية للنفط (جاب الله، ٢٠١٥: ٥).

حيث سيطر على عمليات تصدير وتكرير النفط ويتحكم في الموانئ والمرافئ النفطية وقام باستغلال تأخر صرف رواتب حرس المنشآت النفطية من الحكومة واستولى على الحقول والموانئ الواقعة بمنطقة الهلال النفطي واوقف تصدير النفط عبر تلك الموانئ متهماً الحكومة بالتلاعب في عدادات تصدير النفط لينتج عن اغلاق الحقول النفطية من النزاعات المسلحة مع حكومة الوفاق الوطني وقبلها اعلن خلافه الصريح مع خليفة حفتر والجيش الليبي رغم انه خاض معارك اخرى تحت اسم "عملية الشرق (هي عملية تحرير كافة الحقول والموانئ النفطية في ليبيا من ابراهيم الجضران) (بالطيب، دون تاريخ).

ومن اثار الفساد الاقتصادي في ليبيا (صالح،٢٠١٨: ١٢٩):

فشل جذب رؤوس الاستثمار الاجنبي وبعد المستثمرين المحليين عن المشاريع التطويرية.

هجرة الكفاءات الاقتصادية نظراً لعدم تقدير الدولة لهم.

هدر الموارد العامة للدولة بسبب الانحياز للمصالح الشخصية وتغلب الكسب الشخصي على تحقيق مكاسب للدولة وبعد المستثمرين عن المشروعات التنموية لما تتكبده من تكلفة مادية عالية قد لاتتحملها الخزينة العامة للدولة فتلجأ للمستثمرين.

وهذا ما تم الإعلان عنه من قبل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا أعلنت عن حجم ما يتكبده الاقتصاد العربي نتيجة لانتشار ظاهرة الفساد الإداري، حيث تم تقديره بـ ٣٠٠ مليار دولار. هذا المبلغ يمثل جزءًا من الخسائر التي تتحملها الاقتصاديات العالمية بسبب الفساد، والتي تقدر بتريليون دولار. هذه الخسائر الاقتصادية الكبيرة كانت دافعًا لاتخاذ إجراءات لمكافحة ظاهرة الفساد ومواجهتها.

الخاتمة

تناول هذا البحث بالدراسة والتحليل أهم التحديات الداخلية التي تواجه الاستقرار المجتمعي في ليبيا، وذلك من خلال تسليط الضوء على غياب السلطة الموحدة، وانقسام مؤسسات الدولة، وتعثر إجراء الانتخابات الدورية، وما ترتب على ذلك من هشاشة في بنية الدولة، وتفكك في النسيج الاجتماعي، وغياب الاستقرار الأمني والسياسي. وقد أظهرت الدراسة أن الصراع المستمر على السلطة بين الحكومات المتنافسة، والمجموعات المسلحة، والانقسامات المناطقية والقبلية، أدّت إلى فشل الجهود الرامية إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الوحدة الوطنية.

كما تبين من خلال تتبع السياق التاريخي والسياسي ما بعد عام ٢٠١١، أن غياب الرؤية الوطنية الجامعة، واستمرار تغوّل الجماعات المسلحة، وتوظيف البُعد القبلي في إدارة الشأن السياسي، كلها عوامل ساهمت في تعقيد الأزمة الليبية، وأعاقت مسار التحول الديمقراطي، وأثّرت بشكل مباشر على حياة المواطن الليبي واستقرار المجتمع.

وانطلاقًا من ذلك، توصّل البحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات كما يلي:

الاستنتاجات

يُعد غياب السلطة الموحدة بعد عام ٢٠١١، مع تعدد الحكومات والانقسام المؤسسي، من أبرز العوامل التي ساهمت في انهيار الاستقرار المجتمعي وتفشي الفوضى في البلاد.

أدى فشل المجلس الوطني الانتقالي والحكومات المتعاقبة في ضبط الأوضاع الأمنية، ودمج الميليشيات في مؤسسات الدولة الرسمية، إلى ظهور هياكل أمنية موازية خارجة عن سيطرة الدولة، ما زاد من تعقيد المشهد السياسي والأمني.

تفاقم الانقسامات المناطقية والقبلية، وصعود خطاب تصفية الحسابات بعد الثورة، أضعف من التماسك المجتمعي، ورسّخ ثقافة الانتماءات الضيقة على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

إن تعثر إجراء انتخابات دورية في ظل الانقسام السياسي والأمني، حرم المجتمع الليبي من تأسيس مؤسسات شرعية ديمقراطية تعبّر عن الإرادة الشعبية، وأسهم في فقدان الثقة في العملية السياسية برمتها.

المقترحات

بناءً على النتائج التي توصلنا إليها، يوصي البحث بما يلي:

ضرورة الإسراع في توحيد مؤسسات الدولة الليبية، من خلال حوار وطني شامل تشارك فيه جميع الأطراف دون إقصاء، بهدف إنهاء حالة الانقسام السياسي والإداري.

العمل على تفكيك الجماعات المسلحة بشكل منهجي، وإعادة بناء مؤسستي الجيش والشرطة على أسس مهنية وطنية، تضمن وحدة القرار الأمني وتكفل سيادة الدولة.

إعادة إطلاق مسار انتخابي شامل بإشراف دولي ومحلي، يضمن الشفافية والنزاهة، ويمكّن المواطنين من اختيار ممثليهم بشكل ديمقراطي، بما يُعيد بناء شرعية مؤسسات الحكم.

تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في المصالحة المجتمعية، وبناء جسور الثقة بين المكونات الاجتماعية المختلفة، من خلال برامج توعوية وتنموية تُرسخ مبدأ المواطنة والعيش المشترك.

الاستفادة من تجارب دول أخرى مرت بظروف مشابهة، لا سيما فيما يتعلق بإعادة بناء الدولة بعد الحروب الأهلية، عبر تطبيق نماذج ناجحة في المصالحة الوطنية، وإعادة هيكلة المؤسسات.

الشكر والتقدير :يرغب المؤلفين في التعبير عن تقديرهم لكل من زودهم بالمواد اللازمة لهذه الدراسة.

تضارب المصالح: يصرح المؤلفون بأنه لا يوجد تضارب في المصالح

التمويل: يصرح المؤلفون بأنهم لا يملكون أي مصالح مالية متضاربة أو علاقات شخصية معروفة من شأنها أن تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

مساهمات المؤلفين: المؤلف الأول: المنهجية والكتابة – المراجعة والتحرير. المؤلف الثاني: التصور، معالجة البيانات، المنهجية، الكتابة – المسودة الأصلية.

المصادر

جاب الله، أ. (٢٠١٥). الآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا. طرابلس: المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.

. رستم، ج. ع. ر. (٢٠٢٤، يناير). الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية: ٢٠١١–٢٠٢٣. بريطانيا: مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، مؤسسة دراسات سياسية.

الكسح إنبية، د. عادل. (٢٠١٦). الفساد المالي وأثره على الاقتصاد الليبي: دراسة من واقع تقارير ديوان المحاسبة ومنظمة الشفافية الدولية خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة.

خمروك، ص. خ. (٢٠٢٣). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المتغيرات السياسية والاقتصادية في تونس ومصر وليبيا (٢٠١٠–٢٠١٤) (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل).

ابراهيم، الش. ع. س. (٢٠٢٤). الصراع على السلطة كأحد معوقات إعادة بناء الدولة في ليبيا: كمثال على الدولة الهشة خلال الفترة (٢٠٢٠–٢٠٢٤). مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (ع ٢٣). جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد.

العماري، ب. م. ع. (٢٠٢٢). انعكاسات ظاهرة الفساد على التنمية في المجتمع الليبي. مجلة علوم التربية، (ع ٨). ليبيا: الجمعية الليبية.

السحاتي، خ. ح. (٢٠٢٢). الانتخابات الليبية ومستقبل الدولة الوطنية. مجلة آفاق مستقبلية، (ع ٢). جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

صالح، س. (٢٠١٨). الفساد الإداري وأسباب ظهوره والآثار الناجمة عنه (دراسة تطبيقية على دولة ليبيا). المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، ٢(١٠). الجامعة الإسلامية العالمية، كلية أحمد إبراهيم للحقوق.

مرجين، ح. س. (٢٠٢٠). دور العامل الخارجي في الحراك المجتمعي وانعكاسه على التحول الديمقراطي (دراسة حالة ليبية). المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية. جامعة طرابلس، كلية الآداب.

عفيف، أ. خ. (٢٠١٥). الثورة الليبية شباط ٢٠١١–٢٠١٣: الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية. مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٤٢(٣).

الربو، أ. ع. (دون تاريخ). استقلالية القضاء الليبي. المنصة القانونية. متاح على: https://legal-agenda.com

الربو، أ. ق. ع. (٢٠٢٢). في استقلالية القضاء الليبي. جريدة الوطن. https://www.al-watan.com/article/286061/NEWS/في-استقلالية-القضاء-الليبي

Numbeo. (2023). Crime Index in Libya.. https://www.alsaaa24.com/2023/01/30/نومبيو-للإحصاءات-ارتفاع-معدلات-الجر/

موسوعة نامبيو. (دون تاريخ). تقرير دولي. الغد. متاح على: https://www.alghad.tv

منظمة الشفافية الدولية. (٢٠٢٤، ٣١ يناير). الفساد في ليبيا والدول العربية يهدد الحقوق الأساسية: تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٣. منصة فواصل. https://fawaselmedia.com/تقرير-دولي-الفساد-في-ليبيا-والدول-العربية-يهدد-الحقوق-الأساسية

زاهر، ج. (٢٠٢٤، ٢٦ يونيو). تحديات تواجه عقد الانتخابات البلدية في ليبيا. الشرق الأوسط. https://aawsat.com/5034465

مركز كارتر. (٢٠١٢، ٧ يوليو). التقرير النهائي حول انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا. https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/libya-070712-final-rpt-arabic.pdf

السحاتي، خ. خ. (٢٠٢٣). مستقبل الأزمة الليبية في ظل ازدواجية السلطة. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6684

صحيفة العرب. (٢٠٢٥، ٢٥ فبراير). ظاهرة الفساد تتفشى في المؤسسات الليبية. https://alarab.co.uk

أنبية، ع. الك. (٢٠١٧). مكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا: الواقع والتحديات. في وقائع المؤتمر العلمي الدولي حول السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية في ليبيا (جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)

أبراهامز، ف. (٢٠١٣). غياب القانون في ليبيا بعد عامين على رحيل القذافي. هيومن رايتس ووتش. https://www.hrw.org/ar/news/2013/10/22/258174

عبد العزيز، م. إ. (دون تاريخ). الفساد السياسي في ليبيا: الأسباب والآثار وآليات المكافحة. مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية. متاح على: https://pharostudies.com

بالطيب، م. (دون تاريخ). إبراهيم الجضران... ناشر الحرائق في ثروات البلاد. بوابة إفريقيا الإخبارية. متاح على: https://www.afrigatenews.net/article

فوزي، م. (٢٠٢٤، ١ يوليو). لماذا يتعثر مسار إجراء الانتخابات الليبية؟. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. https://ecss.com.eg/46491 /

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. (٢٠١٨). السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا: حلم مؤجل أم كابوس أبدي؟ https://cihrs.org/wp-content/uploads/2018/06/السلام-والانتقال-الديمقراطي-في-ليبيا-حلم-مؤجل-أم-كابوس-أبدي؟.pdf

صحيفة الشرق الأوسط، مقال "استقالة ٧ وزراء من حكومة الدبيبة والمدرعات تغلق الطرق المؤدية لمقرها" الرابط: https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

Morsi, A. (2022). Towards a renewed local social and political society in Libya, Syria, and Yemen. Stockholm International Peace Research Institute, Peace and Security. Sweden.

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia. (2024). Country risk analysis: Libya. Beirut